الفصل الثاني عشر

العامل الكردي في قضية الموصل

1922 ـ 1925

في التسعينيات من القرن الماضي عبرت القوات التركية الحدود إلى داخل كردستان ـ العراق، في تعقّب للمقاتلين من حزب العمال الكردستاني الذي كان يقاتل من أجل إقامة «كردستان» مستقلة، في جنوب شرق تركيا (وكردستان الشمالية) منذ عام 1984، وتوقّع رجال الدولة الأتراك والبرلمانيون والمراقبون السياسيون (في الداخل والخارج) من أن تؤدي تلك العمليات إلى احتمال ضمّ تركيا لشمال العراق. وهذا التوقع مبني على أساس مطالبة تركيا التاريخية بشمال العراق، والتي كانت معروفة، في العهد العثماني الأخير، بولاية الموصل، وعلى الرغم من أن قضية الموصل قد جرت تسويتها لصالح العراق إلاّ أنّه لا يزال لها ارتباط بالعلاقات الثنائية بين تركيا والعراق، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية. وهذه المقالة محاولة للكشف عن جذور هذه القضية التي لها القدرة الهائلة على تفجير الأوضاع في الشرق الأوسط.

في بداية العشرينيات من القرن العشرين اعتقد بعض الساسة البريطانيين بنحو أكيد أنّ القضية الكردية هي العامل الأهم في قضية الموصل. ونحاول أن نحدد معالم هذا الاعتقاد، ونوضحه بالإشارة إلى الأهمية النسبية للقضية الكردية في مسألة الموصل لمرحلة (1922 ـ 1925م) بالمقارنة مع عوامل أخرى وثيقة الصلة بالموضوع كالمصالح الاستراتيجية (الحيوية) الإمبريالية البريطانية، والنفط (البترول) وكذلك عملية بناء الدولة القومية في كل من العراق وتركيا، وأخيراً

تحاول الدراسة التطرّق إلى أهمية قضية الموصل، وتبعاتها، بالنسبة لتطور المسألة الكردية في العراق.

الادعاءات والادعاءات المضادة بين تركيا والعراق

في 20 من تشرين الثاني (نوفمبر)، عام 1922، وفي أثناء مؤتمر لوزان للسلام، ناقش عصمت باشا ممثل تركيا في المؤتمر ـ وهو من المساعدين المقربين إلى مصطفى كمال مؤسس تركيا الحديثة ـ مع اللورد كرزن ـ مفوض المملكة المتحدة ووزير الخارجية آنذاك ـ مستقبل ولاية الموصل من دون أن يتوصلا إلى اتفاق. فنظام حكم القوميين الجدد، في تركيا، لم يَعُد نفسه مقيّداً بشروط معاهدة سيفر التي جرى التوقيع عليها في 10 آب (أغسطس) 1920. وكانت المعاهدة تنص على إنشاء دولة كردية في جنوب شرق تركيا، على أن يكون للكرد في ولاية الموصل حريّة الانضمام إلى هذه الدولة، إذا هم رغبوا في ذلك.

وأقامت تركيا طلبها أو حقها في ولاية الموصل، على عدّة مسوّغات، أوّلها: هي أنّ ولاية الموصل فيها أقليّة عربية، وأنّ الكرد والتركمان، الذين يشكّلون الأغلبية في هذا الإقليم ليسوا منفصلين عرقياً، ثانياً: العلاقات الاقتصادية، إذ إنّ معظم تجارة ولاية الموصل كانت مع الأناضول التركي وليس مع العراق، ثالثاً: إنّ احتلال القوات البريطانية لولاية الموصل غير شرعي، بل هو خرق لمعاهدة مودروس التي وُقّعت في أكتوبر 1918، رابعاً: حقّ تقرير المصير، حيث ادّعت تركيا أنّ معظم سكّان الأراضي المتنازع عليها، يريدون الانضمام إلى تركيا، وليس إلى الدولة العربية الناشئة التي أوجدتها بريطانيا في العراق.

وعارض اللورد كرزن الادعاءات التركية نقطة بنقطة؛ عرقياً: أكّد كرزن أنّ الأغلبية من سكان الولاية المتنازع عليها، هم من الكرد الذين هم من أصل هندو ـ أوروبي، وبالتالي فهم مختلفون أساساً عن الأورال الألتاي التركي؛ واقتصادياً، فإن معظم تجارة الإقليم مرتبطة تاريخياً بالعراق أكثر من تركيا؛ وقانونيّاً، فإنّ الحكومة البريطانية مفوضة من قبل رابطة الأمم بمسؤولية الانتداب

على العراق، بما في ذلك إقليم الموصل، وبالتالي فإنّ له التزامات أخلاقية بالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وعلى أنّ الثورات الكردية المتكررة ضدّ الأتراك في الفترة 1920 ـ 1924 تفنّد الادعاءات التركية أنّ الكردي يرغبون في أن يحكمهم الأتراك[1].

الاهتمامات البريطانية والعراقية

إنّ المصالح البريطانية في الموصل كانت موضوع نقاش هام، من قبل المعاصرين والمؤرخين. لخّص بيتار جيبيك بشكل واضح هذا الجدال، وقدّم منافذ مشوّقة إلى العامل الحيوي (الاستراتيجي) في النقاش:

«... بينما أنجز مكتب الشؤون الخارجية الأدوار الرئيسية، فيما يتعلّق بالوجهة الدبلوماسية للصراع فإنّ لعدد من الدوائر الحكومية أثراً مهمّاً في القضية، ومن المعقول أن يُتطرّق إليها من وجهات نظر مختلفة. وقد ظهر هذا الاختلاف مثلاً في شكوى اللورد كرزن، وزير الخارجية من عام 1919 إلى 1924، إذ أشار إلى تدخلات الدوائر الحكومية الأخرى في سياسته. وهي التي أكّدت الأهمية الاستراتيجية، وركّزت على أهمية المنطقة، من حيث كونها واقعة على خطوط المواصلات مع المستعمرات البريطانية في الشرق. وقد شاركت عدّة وزارات في مشكلة الموصل في العراق كالخارجية، والحرب، ووزارة الهند، وقد ركّز الذين كانوا يعملون في وزارة الحرب والبحرية على الجانب الاستراتيجي، بأنّ السيطرة عل ولاية الموصل التي تفصلها عن تركيا طبيعياً سلاسل جبلية...، لن تعمل فقط على تأمين بقاء العراق، كدولة، بل ستعمل على توفير حدود أكثر أمناً ضدّ تركيا، وكان يخشى من الأخيرة، فقد كان ينظر إليها كدولة إسلامية عدوانية، قد تستعمل ولاية الموصل كنقطة انطلاق للهجوم على العراق، وفيما بعد على المصالح البريطانية في الخليج الفارسي[2].

---

(1) Great Britain, Foreign Office, Lausane Conference on Near Eastern Affairs, 1922-23; Recordds of Proceedings and draft Terms of peace (CMD. 1814) (London, HMSO, 1923: pp. 262-264).

(2) (A Tedious And Perilous Controversy: Britain And The Settlement of Mosul

ويظهر من قراءة المواد ذات الصلة في وزارة الطيران ووزارة الخارجية، ومكتب الهند، ووزارتي الهند، وشؤون المستعمرات أنّ المسؤولين البريطانيين، في الشرق الأوسط، قد قدّموا تقارير عن مخاوف مبالغ فيها عن العواقب الاستراتيجية، إذا وقعت ولاية الموصل في قبضة الأتراك. فالمخابرات البريطانية في شرق تركيا وشمال العراق مثلاً تحدّثت عن السيناريوهات التي كانت كابوساً مريعاً ومرعباً وأحياناً عن حسابات غير دقيقة عن مخططات شيوعية كبيرة محتملة، لإلحاق تركيا والعراق وإيران بالاتحاد السوفييتي، عن طريق استخدام فعّال للعناصر البلشفية من بين الكرد. وزعمت السلطات البريطانية أنّ المشروع الروسي يجري تخطيطه وتنفيذه من وان وديار بكر، وأرضروم في جنوب شرق تركيا، وتبريز في شمال غرب إيران[3].

والمسؤولون البريطانيون الذين بالغوا في الحديث عن التهديدات البلشفية كان لهم هدفان:

أولهما: أرادوا خلق عدم ثقة بين روسيا ومصطفى كمال، الذي كان لا يزال متردداً في سياسته الخارجية، بين روسيا والغرب. وقد أبلغ البريطانيون مصطفى كمال عن تفاصيل المخطط الروسي المحتمل في شرق الأناضول (تركيا). وعبّر الأخير عن المرارة إزاء تلك المخططات، غير أنّ تركيا كانت لا تزال في حاجة إلى تحالف مؤقت مع روسيا. لأنّ تركيا كانت تعاني شُحّاً مالياً ونقصاً في السلاح. فضلاً عن كونها غير متأكدة من النوايا البريطانية لذلك، أراد مصطفى كمال استخدام قوة روسيا وسطوتها في صراعه مع بريطانيا على ولاية الموصل[4]. ثانيهما: إنّ إعطاء بريطانيا الاهتمام المبالغ لموضوع الاستراتيجية للنزاع قصد منها ـ إلى حدّ بعيد ـ «التمويه» عن دوافعهم الحقيقية، والتي كانت هي رغبتهم في السيطرة على النفط (البترول) في ولاية الموصل،

Dispute, 1918-1922) Middle Eastern Studies 17 (April 1981), 257.

(3) F.O. 371/111, Memo No. E 51/G (Russia Communist Activities on Iraq Frontier) 4 January 1925, British Embassy, Constantinople.

(4) Toynbee, p. 688.

وتأكيد الاعتبارات الاستراتيجية خدمت المسؤولين البريطانيين، في تفادي المزيد من الانتقادات المحلية والدولية لسياستهم.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّه في كلّ مراحل قضية الموصل، كان هناك ضغط قويّ على الحكومة البريطانية للانسحاب من الموصل بصورة خاصة ومن العراق بصورة عامة. وبعد انتفاضة عام 1920 العراقية المعادية لبريطانيا، عدّ المعارضون في بريطانيا وجزء كبير من الرأي العام البريطاني العراق ومشكلة الموصل بصفة خاصة أعباء غير ضرورية على عاتق الإمبراطورية[5]. وكانت المعارضة تخشى من أنّ الموقف البريطاني غير المهادن قد يجبر مصطفى كمال على تحالف أوثق مع روسيا، معرّضاً المصالح البريطانية في الخليج الفارسي للخطر[6].

ويبدو أنّ النفط كان عاملاً حيوياً في النـزاع على ولاية الموصل، فكان لوجود المخزون البترولي في ولاية الموصل تأثير إلى حدٍ كبير في سلوك صانعي السياسة البريطانية تجاه القضية. فالمسؤولون البريطانيون المعاصرون في لندن أمثال لورد كرزن، وبونار لو، وسي. ماك دونالد، وجوزيف شمبالين، وأولئك العاملون في الشرق الأوسط من أمثال إست آر. لندسي (أنقرة) وبيرسي

---

(5) House of Commons (hereafter) Parliamentary Debate 189:2080; F.O. 371/10826; Mosul, Memo No. 840. 16 November, 1925: Dudley Heathcote (Mosul and Turks), Fortnightly Review 124 (1925): 611 Spences William (The Mosul Question in International Relations) Unpub. Doctoral dissert, American University Washington, 1965:66. 7 (Mosul the Desired) Literary Digest, 17 February 1924:12: Opposition to the governments Mosul Policy was widespread throughout the country.

كانت المعارضة ضدّ سياسة الحكومة في الموصل واسعة النطاق في كل أرجاء الدولة. فقدمت عدد من الصحف والمجلات والجرائد الرئيسة تعليقاتها عن أمري مهندس السياسة البريطانية حول الموصل، ووصفوها «بالمبذّر، وبالمحترف، في هدم المباني لبناء الشوارع كما وصفوه بمثير الحرب».

See: Leo Amery, My Political Life2 Vols. (London, 1953) 2, 328.

(6) F.O. 371/10826 (Mosul) Memo. No. 840. 16 November 1995: H. C Parliamentary Debate 189, 2080.

وكوكس وس. جي. أدموندز (العراق)، أنكروا بإصرار، وبإجماع، بتأثر سياستهم في النزاع على الموصل بعامل البترول[7]. إلاّ أنّ دراسات حديثة، والتي اعتمدت، بنحو كبير، على الوثائق والسجلات البريطانية، قد أثبتت وجود ارتباطات دائمة وغير منفصلة بين المصالح الإمبريالية البترولية البريطانية، وموقف الحكومة في نزاع الموصل[8]. وجدير بالذكر أنّ نفط الموصل لم يجر تطويره في أيام النزاع بعد، وحاول بعض المسؤولين التقليل من كونه مربحاً، وعلى الرغم من ذلك، فالزعماء الحكوميون البريطانيون المشتركون في النزاع كانوا على وعي تام بالمخزونات البترولية الغنية في الولاية[9]. لذلك اعتقدوا أنّ السيطرة البريطانية على ولاية الموصل ضروري، للسيطرة على العراق. فالوجود البريطاني في العراق عُدّ ضرورياً لحماية مصالح شركات البترول الإنجليزية في جنوب إيران آنذاك[10].

---

(7) Cabinet Paper. 24/175 No 472, Iraq and the Mosul Question) 10 November 1925.

وعرضت الصحف العالمية قضية الموصل على أنها معركة بين تركيا والعراق حول السيطرة على مخزونات النفط (البترول) في المنطقة. لكن السلطات البريطانية نفت بشدة هذه المزاعم قائلاً أنّ مسؤولي الإدارة المدنية في الحكومة المدنية، سواء في المناصب العليا، أو المتوسطة، من صناع السياسة الذين سجلوا مذكراتهم وانطباعاتهم في أيام أزمة الموصل، أو ما بعدها، كانوا متفقين بالإجماع على التأكيد أنّ البترول لم يكن له أهمية في الموضوع. انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل،مطبعة الجامعة، 1977. وكتب رضا نور وهو مساعد مقرّب لعصمت باشا في محادثات لوزان وأحد أعضاء رئاسة البرلمان التركي يقول إنّ البريطانيين كان ينفون بإصرار أنّ موقفهم تجاه قضية الموصل متأثر بعامل البترول.

See: Rezza Nur, Hayat Ve Hatairatim, 3 Vols. (Istanbul: Isret- Yayin 1922). 11: 251.

(8) H. Mecher. Imperial Quest for Oil: Iraq 1910-1932 (London: 1976): 131-32: Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932 Ithica Press, 1976:79-80?: M. Kent. Oil and Empire British Policy and Mesopotamia Oil 1900-1920 (New York: 1976): 127: William Strivers, Supremacy and Oil (Itahica: Cornell Univ. Press, 1982), pp. 168-169.

(9) F.O. 424/256 DBF9: 165.

(10) Cab. 24/175 No 472 (Iraq and the Mosul Question) 10, November 1925.

أمّا فيما يتعلّق ويخصّ العراق فإنّ الاحتفاظ بمقاطعتها الشمالية لهي في غاية الأهمية، لبقائها دولة قويّة، وقد عبّر الملك فيصل عن هذا، بنحو صريح، في خطاب له في آذار (مارس) عام 1925 أمام لجنة تقصّي الحقائق لعصبة الأمم:

«إنّ إيجاد حكومة عراقية دائمة ومتماسكة يعتمد على حفظ وضعها الراهن (Status quo) كما أعتقد أنّه من غير المحتمل على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي معاً، أن تظل حكومة في بغداد على قيد الوجود إذا جرى فصل الموصل... إنّ تجربتي ومعرفتي بالعقلية والطبيعة النفسية للشعب التركي، وطموحه التاريخي في التوسع والغزو... جعلتني أعلن أنّ الموصل بالنسبة للعراق كمثل الرأس بالنسبة لباقي الجسم»[11].

إنّ هذا الاهتمام من قبل الملك فيصل والذي كانت تشاركه فيه كل قطاعات الحكومة العراقية وكذلك الوطنيون القوميون، قد عكستها وسائل الإعلام العراقية في أثناء الأزمة[12]. وكان من اعتقاد الملك فيصل الراسخ وكذلك الوطنيين في بغداد أنّ نفط الموصل ضروري لبناء كيان اقتصادي، قابل للنمو والتطور في العراق[13]. إلى جانب ذلك فقد كان من الملاحظ، سابقاً، أنّ جبال جنوب كردستان، والتي تعدّ أهم الأجزاء في ولاية الموصل، لها أهمية كبرى في توفير حدود للعراق، تكون قابلة للدفاع عنها في الشمال ضدّ مصطفى كمال. وأخيراً فإنّ السكان الكرد المنتمين إلى المذهب السنّي في ولاية الموصل، لا غنى عنهم بالنسبة للملك فيصل، في مواجهة وحفظ التوازن مع

---

(11) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey: Reports Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 3ed 1924 (C. 400. N. 147. 1925 VII): 7.

(12) F. O. 371/ intelligence Report No. 12, 1 November 1923: al-Istiqal No. 202. October 1924; al-Amal. No 33. 8 November 1923; Times (London) 8 August 1925.

(13) David Lloyd George, War Memoirs of David Lloyd George 4 Vols. Boston: Brown & Company 1934), 4:1038.

الشيعة في الجنوب والوسط. فكلّ مسؤولي العراق والمسؤولون البريطانيون في العراق كانوا يؤكّدون مراراً أنّ العراق إذا فصل جنوب كردستان منه سيكون 80 من سكانه من المذهب الشيعي، وهذا سيجعل حكم العراق صعباً بالنسبة للملك فيصل والنخبة الحاكمة معه، ذات الأغلبية السنية المطلقة[14]. ولهذه الأسباب كان موقف العراق تجاه نزاع الموصل، متأثراً جزئياً، فقط بالنفط، وأمّا الاحتفاظ بالولاية كجزء من العراق، فهي الأهم في الحقيقة بالنسبة لمسألة بناء الدولة في العراق.

المخاوف التركية

يشكّل الكرد الغالبية العظمى في ولاية الموصل. ويظهر أنّ هذا السبب الأول وإن لم يكن الوحيد لإصرار تركيا المستمرة في جهدها لإعادة ولاية الموصل. وفي أثناء الحرب الوطنية للاستقلال، تمكّن مصطفى كمال من تعبئة أغلب قبائل الكرد في شرق تركيا (الأناضول) وفي عام 1918، شاركت وحدات حميدية (القوات غير النظامية من الكرد الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) بمشاركة فاعلة في معارك في الشرق ضد الأرمن والروس. واعتمد مصطفى كمال على العناصر الموالية للخلافة وكذلك استغلّ وجود المشاعر المعادية للأرمن عند الزعامة الكردية التقليدية[15]. غير أنّ العلاقة بين الوطنيين الأتراك والقوميين الكرد لم تكن ودية، وهذه يعود سببها إلى أيام

---

(14) British High Commission Fields (hereafter BHCF) 13/14 Events in Kurdistan Vol. 2, No. 1072 14 May 1921. Political Officer (hereafter PO) Sulaimani to High Commissioner Baghdad; F.O. 371/6346 Telex. No. 201. 9 January 1921; P. Graves, The Life of sir Percy Cox (London. . . 1942), pp. 278-279.

(15) Robert Olson, the Emergence of Kurdish Nationalism and Sheik Aaid Rebellion 1880-1925 (Austin: Univ. of. Texas Press. 1989), pp. 26-27; Bulent Demirbas, Mosul Kerkük Olay?, Ve. Osmanli Imratorlu?unda Kürt-Meseles?- (Istanbul: Arab Ara?tirm Basin, 1991), pp. 38-39;

في أثناء الفترة من عام 1918 - 1921 كان مصطفى كمال يحظى بتأييد الغالبية العظمى من زعماء الكرد وشيوخهم. وقد عدّ الزعماء التقليديون الكرد مصطفى كمال، بصورة عامة حليفاً لهم ضدّ الإنكليز واعتبروا الإنكليز عدواً لهم، ومن المناصرين للأرمن . =

جمعية الاتحاد والترقّي. قبيل الحرب العالمية الأولى كان أفراد حزب تركيا الفتاة متورطين في تخطيط سياسة التتريك وتنفيذها في كردستان، وجرى إيقاف كل الدوريات وإغلاق النوادي الكردية[16].

وفي أثناء فترة ما بعد الحرب، مباشرة، أبلغ مصطفى كمال أنّ رجال المخابرات البريطانية في شرق تركيا (الأناضول) متورطون في تجنيد أعضاء الجمعية المعروفة باسم (جمعية كردستان من أجل النهوض والتقدم) (Ta ali Ve Terraqi Cem iat-I) للهجوم على القوات الكمالية، والذين كانوا يشاركون في الاجتماع الثاني في سيفاس في عام 1919[17]. مع أنّه ليست هناك أدلة قاطعة في الوثائق البريطانية أو التركية تؤيد هذه المزاعم، وساعدت الحادثة، بدرجة ما، على حصول عداء بين الوطنيين الأتراك والحركة القومية الكردية. ولهذا، فقد قامت القوات الكمالية باعتقال القوميين الكرد في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، في السنوات (1918 ـ 1920م). وفي عام 1921 شنّ القوميون الكرد أول تحدّيهم للنظام الكمالي، عن طريق ثورة كوجكري التي اندلعت في إقليم درسيم في جنوب شرق تركيا، وطالبت بالحكم الذاتي. وأحداث هذه الثورة تزامنت مع الاجتياح اليوناني لغرب تركيا. واعتقد الوطنيون الأتراك أنّ المخابرات البريطانية واليونانية هما المحرضتان على هذه الثورة[18]. وقد أدّت

(Martin Van Bruinessen. Agha Sheikh and the State. On the Social and = Political Organization of Kurdistan (Utrecht. 1978), pp. 375-376.

(16) بلج شيركو، القضية الكردية، (بيروت: دار الكاتب، 1986)، ص 93-94.
Suriya Bader Khan, the Case of Kurdistan Against Turkey (Philadelphia, 1928), 145;
كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، الترجمة العربية، بغداد، 1984، ص 117-119.

(17) Mim Kemal Öke: Mosul Kurdistan Sorunu 1918-1926, (Istanbul, Izyayinclik 1925), pp. 78-79.

(18) هذه الثورة أو الانتفاضة في كردستان جرى التحريض عليها من قبل الجماعة الكردي المتمركزة في استنبول المعروفة باسم تعالي وترقي كردستان (الجمعية من أجل النهوض والتقدم في كردستان) وكان القوميون الكرد قد أشاروا إلى معاهدة سيفر التي وعدت بحكومة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا المنطقة ذات الغالبية الكردية في =

الثورة الكردية إلى توسيع نطاق الفجوة، غير القابلة للسدّ، بين الكرد والقوميين الترك.

وعلى الرغم من هذا، فقد ظلت سياسة مصطفى كمال في البداية غير واضحة، وبنحو مقصود فيما يخصّ دور الكرد في تركيا الحديثة. ومن المهم هنا أن نعيد إلى الأذهان أنّه وإلى الوقت الذي جرى فيه إنشاء الجمهورية التركية وتبني الفكرة (الإيديولوجية) الكمالية، في عام 1923، كان مصطفى كمال قد عرض للجمهور إمّا ـ عن طريق الخداع أو الاقتناع ـ أنّ حكومته عبارة عن حركة تنويرية لحكومة إسلامية مؤلفة من الأتراك والكرد، من بقايا الدولة العثمانية. ويمكن إدراك هذا من خلال الطريقة التي جرت بها صياغة الميثاق الوطني التركي؛ وخطابات مصطفى كمال في الفترة الأولى من تأسيس الجمهورية هي مثال آخر لهذا[19]. وينقل مكدّول عن مصطفى كمال في أيلول

= تركيا (الأناضول) فكلا من الوثائق البريطانية والتركية تؤكد التورط اليوناني في الانتفاضة، والتي قمعتها القوات الكمالية قبل انتشارها إلى باقي أجزاء كردستان التي تخشى تركيا منها كثيراً.

ولمزيد من التفاصيل عن هذه الانتفاضة:

- (See: Olson, pp. 33-37; M. Şerif Firat Doğu llleri Ve Varto Tarihi (Istanbul: Saka Matbacusi, 1948); Kocgiri Halk Haraket-1 1919-1921.

- (Istanbul: Kamal Basim Yayin 1992); Türk Büyük Millet Meclisi (TBMM), Gizli Celse Zabitlari, Ikinci Celse 21-12-1923. S. 951; F. O. 371/6391 Telex No. 821. (18 December 1921Cox to Churchill).

(19) وتقول الفقرة الأولى من ميثاق 1- مليلي (الميثاق القومي) بقدر ما هي ضرورية فإن مصير القسم من داخل أو خارج تلك الأجزاء المسمى بمنطقة الهدنة (مودرس) والتي تقطنها الغالبية العثمانية، متحدون في الدين والجنس والهدف، والذين أشربت قلوبهم بمشاعر الاحترام المتبادل للحقوق الاجتماعية والعرقية لكل جانب. .. من داخل مجموعة واحدة لا تعرف الفرقة. «والعبارة: الأكثرية العثمانية» في الفقرة أعلاه تشير إلى الكرد في ولاية الموصل، ولمزيد من التفاصيل عن الفكرة، انظر:

– مصطفى كمال والميثاق- الميلي وعن الكرد والترك أثناء حرب الاستقلال وفترة ما بعد الاستقلال؛

See: Ali Fuad Cebessoy, Misak-l Milli Istanbul, 1982; Mustafa Kemal, – Ataturken Soulev Ve Demecler: cilt. 5. (Ankara, Turk 10 Inklapi Tarihi Institusi, 1972.

(سبتمبر عام 1919) جزءاً من خطابه في المجلس الوطني التركي، قائلاً:

«ما دام هناك أناس أصفياء كرماء، يتمتعون بالاحترام والإجلال، فإنّ الأتراك والكرد سوف يستمران في العيش جنباً إلى جنب، كأخوة حول مؤسسة الخلافة، وسيكون ذلك بمثابة العمود الحديدي غير القابل للكسر، ضدّ كلّ الأعداء الخارجيين والداخليين.»[20]

لوزان وشؤون الموصل

كانت محادثات لوزان إحدى الفرص التي شعر فيها الأتراك بضرورة التركيز على الوحدة التركية ـ الكردية. في مناقشة حول شؤون الموصل، في أثناء انعقاد المجلس الوطني الأعلى، ينقل ديفيد مكدول عن مصطفى كمال بتعابير، لا لبس فيها، عن أهداف حكومته، في الخطاب التالي:

«فليكن معلوماً، لدى الجميع، أنّ حدودنا الشرقية تمتد حتى السليمانية وأربيل وكركوك في ولاية الموصل. فغالبية سكان هذه الولاية من الكرد والترك. لكننا لا نفرّق بينهمان فالكرد والترك تربطهما روابط مشتركة، وشعبنا الذي قدّم التضحيات الكبيرة في سبيل الحفاظ على حدود أراضينا المنصوص عليها في الميثاق الوطني التركي (Misak-i Milli) لن يتردّد في عمل نفس الشيء في قضية الموصل[21].

فضلاً عن ذلك، فقد أخذ عصمت باشا اثنين من النواب الكرد من المجلس الوطني، ليرافقاه إلى لوزان. وأبلغ النواب الكرد المؤتمر أنّ الكرد والترك يشكّلان عنصرين مهمّين في شعب واحد، غير قابل للانقسام، أو أنّ المزاعم الغربية أنّ الكرد يرغبون في الاستقلال مزاعم لا أساس لها[22].

---

(20) A. Modern History of Kurds (London: 1-B. Touris, 1996), p. 187.

(21) Atatürk Soylev Ve Demecleri 74.

(22) Ismet Pasha. . .

صاحب عصمت باشا معه إلى لوزان كل من برنسي زادة، وفوزي بيك، وذولفي بيك. والأخير قال للمؤتمر: بأنّ الكرد والترك إخوان ولهم دين واحد ومصير واحد، والكرد غير راغبين في الاستقلال. وأضاف ذولفي بيك: «أنّ تركيا هي بلدنا». انظر زنار سلوبي، =

وخلال العامين 1922 و1923 عقد المجلس الوطني الأعلى مناقشات عديدة وحيوية، حول شؤون الموصل. ومارس عدد من النواب الضغط على الحكومة لإعادة ولاية الموصل، بالقوة، إذا دعت الضرورة. فقد كان هناك اعتقاد راسخ مشترك بين المسؤولين والنواب الأتراك، في المجلس الوطني الأعلى، أنّ تركيا غير قادرة على البقاء كدولة حيّة نامية، بدون امتلاك ولاية الموصل. وكان ضمّ ولاية الموصل إلى تركيا ضرورياً جداً، في بناء علاقة شراكة بين الكرد والترك. وهذا هو الشعور الحقيقي لدى كثير من النواب الكرد والترك[23]. وفي شباط (فبراير) عام 1922م، وفي محاولة لكسب تأييد الكرد

= **مكرات** (بيروت: دار الكاتب، 1087) ص 71.

وفي عام 1924 استقال ذولفي بيك من منصبه كنائب ممثل لولاية دياربكر في المجلس الوطني الأعلى، وانضم إلى القوميين الكرد الذين كانوا في ثورة ضد تركيا في تموز (يوليو) عام 1924. ألقي القبض على ذولفي بيك، وأعدم نتيجة لذلك.

See: Teleq. No. 572. (Constantinople 23 July 1924, Mr. Henderson to Mr. Macdonald cited in ed. Bilal??m??r Inqliz Belgeleriyla Turkiyede (Kurt sorna) 1924-1938 Seyh, Agri Ve Dersim Ayoklammalari (Ankara, 1975), pp. 3-5.

(23) TBMM Gizli Celse Cilt. 31 January 1923 S. 1259; Gizli Celse Zabitlari Cilt. 3. 27. February 1923;

في آذار (مارس) عام 1923 قال يوسف ضيا باشا نائب المجلس من بيفليس للمجلس القومي الأعلى: «كما لا يمكن تقسيم المادة العضوية إلى شريطين منفصلين، فكذلك لا يمكن أو لا يقبل أن تفصل ولاية الموصل عن باقي أجزاء تركيا. إنّ بعض القوى الأوروبية يزعمون أنّ الكرد والأتراك لن يستطيعوا العيش معاً، هذا ليس صحيحاً». وفي نفس الجلسة للمجلس الأعلى القومي قال السيد دوراك النائب البرلاني من أرضروم تصريحات مماثلة: «..أنا مستعد للتخلّي عن الموصل (المدينة) لكن ليس باقي أجزاء الولاية، والتي تقطنها الغالبية الكردية. فإنّ الاحتفاظ بهذه المناطق محتاج إليها، لحماية وحدة الأتراك والكرد في تركيا».

انظر: TBMM Zabit Ceridesi, Cilt. 4. 5. 163;

وكتب رضا نور، مساعد مقرّب لكل من مصطفى كمال وعصمت باشا، يقول في مذكراته: في يوم من الأيام عندما كان هو وعصمت باشا في لوزان يناقشان شؤون ولاية الموصل مع الحلفاء، وفي زلة لسان من عصمت باشا اعترف بأنّ والده جاء من بدليس، مدينة كردية، في كردستان الشمالية، ويبدو أنّ رضا نور قد أصيب بصدمة من جراء هذا الكشف.

See: Hayat Ve Hatratim 11, pp. 333-334.

في ولاية الموصل، أصدر المجلس الوطني التركي مرسوماً يدعو إلى قيام مجلس قومي كردي محلّي، في جنوب شرق تركيا. وعلى الرغم من أنّ هذا القرار يمثل صيغة محدودة للحكم الذاتي، إلاّ أنّه دعا إلى تشجيع استعمال اللغة الكردية[24]. وفي كانون الأول عام 1923، عندما كان هناك توتر خطير بين البريطانيين والأتراك، في الحدود مع ولاية الموصل، كرّر مصطفى كمال منح الحكم الذاتي للكرد في خطاب له في إزمت (Izmit) قائلاً:

«. . . وهكذا فأيّ إقليم ذو أغلبية كردية سوف يقوم الكرد بإدارة شؤونهم ذاتياً، ولكن فيما يتعلق بغير ذلك يجب علينا أن نعتبر الجميع أتراكاً. . .»[25].

وفي كلّ هذه الوعود للحكم الذاتي كانت هناك شروط معلّقة، وجرت صياغتها بنحو مبهم، وأخيراً لم تتخذ أيّة خطوة إيجابية أو عملية في شأن تنفيذها. كان مصطفى كمال لا يزال في حاجة إلى مساعدة الكرد له لمواجهة التحدّيات الخارجية، ولذلك ربما يكون عدم الوضوح والإبهام في السياسة الكردية مسألة مقصودة.

وبعد هزيمته لليونان وعقده معاهدة لوزان مع دول الحلفاء، انتهج مصطفى كمال سياسة جادة في تغريب المجتمع التركي، وبناء الدولة الجديدة. وهذه الصفقة الإصلاحية عرفت باسم «التركيزم» (Turkizm) ويجب النظر إلى سياسة تركيا المتعلقة بالكرد من خلال هذا السياق. وقد أعطى الكاتب الكردي المتترك ضياء كوك ألب، المشهور بكونه منظّر الفكر القومي التركي، تعريفاً جديداً للقومية التركية ودور الكرد فيها، في عمله المسمى المبادئ التركية (The principles of Turksim) واقتبس الكاتب مكدّول جزءاً من أقواله في هذا المجال:

«. . . بما أنّه لا توجد علاقة بين الجنس والأثر الاجتماعي، فكذلك لا يمكن أن توجد علاقة بين الجنس والقومية أيضاً، وهي عبارة عن مجموعة الخصائص الاجتماعية. . . والتضامن الإجتماعي يرتكز على الوحدة الثقافية، والتي يجري نقلها ونشرها بواسطة وسائل التعليم. . . فأنا لن أتردّد في الإيمان

(24) TTBMM, Gizli Celse. 7 July 1923, pp. 550-551.

(25) McDowall, p. 190.

بأنّني تركي، وحتى إذا اكتشفت يوماً أنّ أجدادي جاؤوا من من المناطق الكردية. . .»[26].

كان مصطفى كمال يرى أنّ البنية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة لكردستان وكذلك كون اللغة الكردية متميزة عن التركية، يعرقلان بناء تركيا الحديثة (الغربية) والمتماسكة كشعب. ولذلك تخلّت الجمهورية التركية في صيف عام 1923 عن كلّ وعودها التظاهرية السابقة، بقبول الكرد شركاء الأتراك في الجمهورية التركية، وبدأت سياسة الدمج الكلي الجديدة بدرجة كبيرة وبالقوة. وهذه السياسة الجديدة حرمت استخدام اللغة الكردية في المحاكم وفي المدارس، وحذفت كلمة «كردستان» من كل كتب التعليم، والأطلس وطالبت بإعطاء المناصب الحكومية العليا مثل والي الولاية ومسؤولي الأقاليم، وأغلب السلطات الحكومية إلى الأتراك، أو الكرد الذين تخلّصوا من وجود أيّ أثر للقومية الكردية فيهم، فضلاً عن ذلك يجري «انتخاب» النوّاب من الولايات الكردية حسب أوامر أنقرة. وهؤلاء يعملون على تسيير برنامج التتريك وتسهيله[27].

وكان لعصمت باشا رئيس الوزراء التركي آنذاك، هذا التعليق على سياسة التتريك، في خطاب له أمام أوجاق التركي (النادي من أجل نشر الثقافة التركية في أنقرة وإشاعتها) قائلاً: نحن وطنيون بكل صراحة. والوطنية هي الرابطة الوحيدة بيننا، وفي وجه الأغلبية التركية لا يوجد لباقي العناصر أيّ نوع من

---

(26) المرجع السابق، ص 189.

في السنوات من عام 1921 - 1925، كانت هناك مناقشات حية مستفيضة في تركيا عن مفاهيم المصطلحات التركيزم (القومية التركية) والميليت (القوم)، وفولك (الشعب). ويبدو أنّه في عام 1924 وبسبب تأثر مصطفى كمال بأفكار ضيلاء كوك ألب والدكتور عبدالله سفدت، وهما مفكران رئيسيان في تلك الفترة، قد صمم رأيه وعزمه لبناء دولة تركيا العلمانية الحديثة.

See: Bernard Iewis, The Emergence of Modern Turkey Oxford: Univ. Press, 1961), pp. 318-355; S. Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey 2 Vols. (Cambridge:Univ. Press, 1977), pp. 375-378.

(27) Olson, pp. 43-45.

التأثير. ويجب أن نجعل كلّ السكان في أراضينا أتراكاً وبأي ثمن كان. وسوف نبيد كلّ الذين يعارضون سياسة التتريك»[28].

إنّ هذه التصريحات من أحد كبار المسؤولين، أحد المقربين من مصطفى كمال هي دلالة واضحة على مدى قوة وسرعة اندفاع سياسة الصهر التي كانت تتبعها تركيا تجاه الكرد. وهذا عصمت باشا نفسه، الذي سيكون مهندس السياسة التركية المتعلقة بشؤون الموصل.

وبينما كانت المناقشة مستمرة حول ولاية الموصل في لوزان، كانت الإدارة البريطانية في ولاية الموصل تتابع سياسة رعاية القومية الكردية، وتشجيعها. وهذه كانت كسياسة مضادة وجّهت ضدّ فكرة الدعوة الإسلامية (الجامعة الإسلامية) التي كانت تروّجها الحكومة التركية في أوساط الكرد في ولاية الموصل، في بداية العشرينيات وعلى الرغم من أنّ السياسة البريطانية ـ الكردية في فترة ما بعد لوزان كانت تتصف باللين والتسامح، فيما يتعلّق بالحقوق الثقافية الكردية، ولكن استخدم الإنكليز القوة المتناهية ضد دعاة استقلال كردستان ـ العراق. إلاّ أنّ تركيا كانت تنظر إلى أنّ أيّ إحياء للقومية الكردية عبر الحدود (داخل ولاية الموصل) يعدّ بمثابة عرقلة لسياسة الصهر القسري المتبعة في كردستان ـ تركيا. وهذا القلق من جانب تركيا عبّر عنه مراسل صحيفة الغارديان البريطانية الذي زار تركيا أثناء الأزمة: «إنّ لدى الأتراك دافعاً واحداً قوياً للمطالبة القوية بالموصل. إنّهم يخشون أن تكون في ظلّ إدارتنا وإشرافنا المتسامح ملجأً للحركة القومية الكردية. والكرد ثاني أكبر الأقليات في داخل حدودهم»[29].

ومن الجدير بالملاحظة أنّ السيّد أرنولد جي توينبي، المؤرّخ البريطاني المشهور، الذي زار تركيا في عام 1925، وقابل كبار المسؤولين الأتراك، عبّر عن وجود قلق مماثل لدى الأتراك قائلاً: «إنّ تركيا مستعدة للتخلي عن كلّ امتيازاتها البترولية لصالح الحكومة البريطانية، إذا سلّم البريطانيون الكرد

(28) F.O. 424/262 Teleq. No 331. 28 April 1925 Lindsay to Chamberlain.

(29) Manchester Gurdian, 11 June 1924.

إليهم»[30]. وقد أكّد السيد آر لندسي وبعض المسؤولين البريطانيين بإلحاح أيضاً الرأي القائل بالنسبة لتركيا، فإنّ قضية الموصل هي قضية كردية ويرى الأتراك أنّ القومية الكردية، في ولاية الموصل، تشكّل خطراً على أمن القومية التركية ومصالحها الوطنية الاستراتيجية[31].

إنّ المسؤولين الأتراك في ذلك الوقت لم يكونوا يخفون هذا الشعور، ويصرّحون وبكل وضوح أنّ قضية ولاية الموصل بالنسبة لهم هي مشكلة أمنية وأنّ أيّة مسائل أخرى، مثل البترول، هي إمّا غير متعلّقة بالأمر أو تكون ذات أهمية ثانوية. وفي برقية من لوزان قال عصمت باشا لحسين رؤوف بيك نائب رئيس الوزراء التركي: إنّ اللورد كرزن مستعد لإعطاء تركيا حصّة سخية من الامتيازات البترولية، في ولاية الموصل. وأضاف قائلاً: «بالنسبة لنا، فإنّ قضية الموصل قضية قومية؛ وأما بالنسبة لهم فهي قضية البترول»[32]. ومن خطاب له أمام المجلس الوطني الأعلى في عام 1923، ألقى عصمت باشا أضواء جديدة على هذه المسألة، فقال: «. . . إذا كان لديهم (البريطانيين) أيّ مشاريع مهمّة فيما يتعلّق بمصلحتهم الاقتصادية فسوف أقوم بتلبية تلك المسائل، على وجه مُرضٍ، وأقدّم لهم الضمانات اللازمة. . . فليحتفظوا بمدينة الموصل؛ فليكن لهم البترول فإنّنا سنرضى إن هم قدّموا لنا الحصة المماثلة لتلك التي سيقدمونها للآخرين. لكن ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من أراضينا الوطنية»[33].

وفي 23 آذار (مارس) عام 1923، أكّد نائب رئيس الوزراء أمام المجلس الوطني الأعلى أنّ العامل الكردي ووجود الكرد في ولاية الموصل، يشكّلان نقطة مهمّة في مسألة الموصل. وأضاف أنّ البريطانيين يحاولون فصل الكرد عن

---

(30) Ankara and British Empire in East": 686-87; Toynbee has expressed similar views on Mousl dispute, in survey of International Affairs Vol. 25 (1927 The Islamic World since Peace Settlement, London:1928), pp. 471-521.

(31) Times (London) 12 February 1926 (Iraq and Kurds); H. C. Parliamentary Debate 189: 2100.

(32) Ed. Bilalal Simsar, Lozan Telegraflari, 1:2 (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1990), No. 291. 6 January 1923, pp. 340-342.

(33) TBMM, Gizli Celse Zabitlari, Cilt. 3, February 2, 1923, S. 1923.

الترك وهما الشعبان اللذان لهما مصير واحد[34]. وفي المناقشة نفسها حول الموضوع نفسه، قال أم. ذراف نائب برلماني من ولاية أرضروم: «في (معاهدة) سيفر وعدوا (البريطانيون) الكرد بأشياء كثيرة فيما يتعلّق بالدولة الكردية. غير أنّهم فشلوا... إنّهم يحاولون مرة أخرى خلق كيان كردي في الموصل، لتدمير وحدتنا الوطنية... أستطيع أن أترك لهم بترول الموصل لكن ليس الكرد...»[35]. وقد أدلى السيد سيري (Sirri) النائب عن ولاية إزمير بتصريحات أكثر وضوحاً، حول موضوع الموصل وعلاقتها بالقضية الكردية:

«فقط إنّ البريطانيين غير مهتمين بالأرض (ولاية الموصل) للأسباب الاقتصادية وحدها. إنّهم يريدون خلق بذور شقاق وخلاف في قلب أرضنا الإسلامية. وبعد خلق حكومة كردية، في ولاية الموصل، فسيعملون على تشجيع الكرد الإيرانيين للانضمام إليهم، لكن قبل ذلك فسوف يقومون بدعوة الكرد في تركيا (سكان إقليم جنوب شرق تركيا) للانضمام إلى ذلك الكيان. وحينئذ، فإنّ تضحياتنا الكبيرة التي بذلناها منذ أيام سيفر إلى هذا اليوم سوف تضيع»[36].

ومهما يكن من أمر، فإنّ المسؤولين الأتراك في مفاوضات لوزان، لم يغب عن بالهم عامل البترول ولم يتجاهلوه. فقد حاولوا استخدامه كورقة مساومة؛ إمّا مع البريطانيين في مفاوضاتهم المباشرة، أو مع الطرف الثالث في محاولة، منهم، زرع الخلاف بين الحلفاء الغربيين وممارسة ضغط على بريطانيا. في بداية مفاوضات لوزان، قال عصمت باشا للّورد كرزن: إنّ دولته قد خرجت من حرب مدمّرة، وإنّنا ننظر إلى الموارد البترولية لولاية الموصل كي تكون من المقتنيات الفائقة الثمن، لتموين إعادة بناء تركيا. وهذه الحجة وكذلك حقيقة كون تركيا فقيرة ومحتاجة إلى البترول، عبّر عنهما في مناسبات عديدة في لوزان[37].

---

(34) TBMM Gizli Cetse Zabihari, Cilt 4, 5. 4-5.

(35) TBMM z abit cevidesi Cilt3. 5. 163.

(36) TBMM, Cilt zabit Cevidesi. 4. 5. 112.

(37) Lozan Telegraflari, 1:546.

ومع ذلك فقد كان حرص تركيا على استخدام البترول، كورقة لمساندة ودعم مخاوفه الأمنية ودعمها، أكثر من حرصه على البترول ذاته. وفي رسالة رسمية من لوزان اشتكى كرزن بمرارة قائلاً: «عصمت باشا كان يبذل مجهودات كبيرة بدون نجاح، لإقناعي أو لتهديدي أو إجباري على تسليم ولاية الموصل إلى تركيا، بما في ذلك بكل تأكيد المنطقة المحتوية على البترول... وبعدما أدرك فشله، بعث بوكلاء له، من ورائي، وبعض من هؤلاء عديمو الضمير، تماماً، وغير أمناء لنا... حيث دخلوا في اتصالات مع اثنين من نواب البرلمان «السيد واطسن روترفورد، والسيد ميزوبانيت» واللذين ناقش معهما التنازلات في البترول، وكذلك مصير المنطقة التي تحت الانتداب البريطاني...»[38]. وفي تعليق على الحادثة نفسها، قال عصمت باشا لرئيس إدارة مجلس النواب: إنّه حصل على معاهدة مؤقتة مع بعض أصحاب المصالح، من مستثمري البترول ذوي الصلة بحزب العمال البريطاني، وهؤلاء رجال الأعمال البريطانيين ووعدوه بأنّهم سوف يمارسون ضغطاً على حكومتهم، بقبول اهتمامات تركيا الأمنية في ولاية الموصل والاعتراف بكل حدود تركيا الحديثة، كما نُصَّ عليها في الميثاق القومي[39].

ويظهر أنّ استراتيجية تركيا التساومية، حول الموصل، قد بنيت إلى درجة كبيرة على الافتراض، أنّه يمكن شراء الحكومة البريطانية بالبترول. وفي مناسبات عديدة في لوزان حاول عصمت باشا إقناع كرزن بتسليم ولاية الموصل إلى تركيا، وفي المقابل ستتصرف تركيا حسب إرشادات خبراء النفط البريطانيين، فيما يتعلّق بآبار البترول في الإقليم[40].

وعندما فشلت هذه الاستراتيجية، حاولت تركيا إشراك أطراف أخرى في النزاع. ولذلك حاولت توريط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر امتيازات

---

(38) DBFP. 1/18:445-6 Cited in lozan Telegraflari I, pp. 380.

(39) Lozan Telegraflari. INO. 177. 3 January 1923 Ismet Pasha to Rauf Hussein. 1, pp. 319.

(40) Hassan Yiliz, Fransiz Belgeler Serve Lozan- Mosul Uçinde Kurdistan (Istanbul: Koral, 1990), pp. 318-320; Reza Nur 2, pp. 251-253.

شستر (Chester) والتي منحت للبنك العثماني الأمريكي الاستكشافية حقّ التنقيب عن البترول. غير أنّ هذه المناورة فشلت، لأنّ بريطانيا امتلكت شركة البترول التركية التي كان لها امتياز في حقول بترول الموصل منذ عام 1914، وقد عقدت فعلاً صفقات مع أغلب شركات البترول الأمريكية والأوروبية، وثبت فشل امتيازات شستر Chester Concessions[41].

قضية الموصل في عصبة الأمم

وخلال محادثات لوزان الأولى أثبت الطرفان أنّهما غير راغبين في التساوم فيما يتعلّق بموضوع ولاية الموصل. ولذلك ففي 4 شباط (فبراير) عام 1923، اتفقت تركيا وبريطانيا على إخراج موضوع الموصل من جدول المفاوضات. وفي محادثات لوزان الثانية ظلّت قضية الموصل العائق الرئيسي في سبيل توقيع معاهدة سلام، بين تركيا ودول التحالف. ولهذا السبب اتفق الطرفان على الانتظار تسعة أشهر لبدء إجراءات التسوية المباشرة لقضية الموصل. ودمجت هذه ضمن الفقرة الثالثة لمعاهدة لوزان في 24 تموز (يوليو) عام 1923[42].

وبعد الفشل في إيجاد تسوية للنزاع في غضون الفترة المذكورة، أبلغت الحكومة البريطانية عصبة الأمم في 30 آب (أغسطس) عام 1924 أنّ الطرفين فشلا في تحقيق التسوية وقرّرت لجنة عصبة الأمم أنّ خطّ بروكسل (Bruxsels Line) الحالة الراهنة في الحدود بين العراق وتركيا هو الذي سيظل الفاصل

---

(41) William Stivers, Supremacy and Oil. Iraq, Turkey and the Anglo- American World Order 1918-1930 (Ithaca Cornell Univ. Press. 1982): 168-69; Demirgas, pp. 76-78.

(42) For text of the treaty see: Great Britain Parliament, Foreign Office, Treaty of peace with Turkey and other Instruments Signed at Lausame on Julay 24, 1923; and subsidiary Documents Forming Part of Turkish peace settlement (CMD1929) London:HMSO, 1923). article 3 of the Treaty notes:

الحدود بين العراق وتركيا يجب أن تحدّد من خلال ترتيبات وديّة، تسوّى بين تركيا وبريطانيا العظمى في مدة تسعة أشهر. .. في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين، في الفترة المحدّدة أعلاه، فإنّ النزاع سيحول إلى مجلس عصبة الأمم».

الحدودي المؤقّت، إلى حين الوصول إلى التسوية النهائية لنزاع الموصل. وفي دورتها 30 عام 1924، وافقت لجنة عصبة الأمم المعنية بالموضوع إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق، تقوم بزيارة المناطق المتنازع عليها، لجمع المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار حول وضع الولاية[43].

وقبيل وصول اللجنة إلى ولاية الموصل في شباط (فبراير) عام 1925، اتّخذت كلٌ من تركيا والحكومة العراقية، المدعومة من جانب بريطانيا، تدابير عديدة بغرض تعزيز موقفيهما وتقويته، في أوساط الكرد. وفي كانون الثاني (يناير) عام 1925، قام وزير الداخلية العراقي بجولة في إقليم جنوب كردستان، ووعد بأنّ الحقوق الوطنية الكردية سوف يعترف بها، إذا هم قرروا البقاء داخل العراق[44]. وتبع هذا عقد مؤتمر في أربيل أعدّه المسؤولون السياسيون البريطانيون، في المقاطعات الكردية، وقرر المؤتمر:

1 ـ تقديم تعويضات سخيّة إلى القبائل الكردية التي تأثّرت قراهم ومحاصيلهم، في أثناء الحملات العسكرية التأديبية التي قامت بها القوات البريطانية والعراقية المشتركة، ضدّ الكرد الذين ساعدوا الشيخ محمود.

2 ـ قام الملك فيصل بجولة في المنطقة، لإعطاء ضمانات للكرد فيما يتعلّق بحقوقهم القومية داخل العراق.

3 ـ المشرفون (حكام الولايات الإنكليز) في المقاطعات الكردية في ولاية الموصل سيُمنح لهم تفويض أكبر في تسيير الأمور.

---

(43) League of Nations, (Minutes of the 30th session), Official Journal 11 (Oct. 1924): 64-65.

كانت لجنة التحقيق تتألف من تلكي رئيس وزراء هنغاري سابق، والسيد واي سين، الوزير السويدي في بوخارست، والسيد باولس عقيد في الجيش الاحتياطي البلجيكي. وكان للجنة أيضاً مساعدون بريطانيون وأتراك.

(44) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol5, (Minister of Interiors Tour of Kurdistan) Nov. 2, 1924: F. O. 371/10068, intelligence Report, No. 22 Iraq II November, 1924.

4 ـ سيتم وضع خطط فورية لمواصلة مدّ خط السكك الحديدية التي بناها البريطانيون إلى أعماق كردستان، من أجل إقناع الكرد بأنّ الحكومة البريطانية لا تنوي مغادرة المنطقة.

5 ـ وأخيراً جرى الاتفاق على اتخاذ تدابير عدّة وعاجلة، للتصدّي لأيّ جهود تركية لخلق عدم الاستقرار في كردستان، في أثناء إجراء اللجنة التحقيقات في المنطقة[45]. وفضلاً عن ذلك، وفي محاولة لنهج سياسة تقدّمية في شؤون الموصل تمكّنت المخابرات البريطانية من الاتصال بأزادي، النادي القومي الكردي في جنوب شرق تركيا، لتنظيم عصيان وتمرّد داخل الوحدة 18 من قوات المشاة المتمركزين في الحدود (حركة بيت الشباب). وكان هذا العصيان ضربة قاسية لخطة تركيا، الهادفة إلى اتّباع سياسة هجومية في ولاية الموصل، عندما تكون استطلاعات لجنة عصبة الأمم جارية في المنطقة[46].

وزعمت الحكومة البريطانية أنّ القضية المتنازع عليها هي مجرّد رسم حدود، وهي لا تستوجب إجراء استفتاء. في حين، ادّعت تركيا أنّ مسألة الموصل هي مسألة تقرير مصير بالنسب للولاية[47]. وعلى الرغم من أنّ لجنة التحقيق اتفقت مع تركيا على أنّ النزاع ليس محصوراً، على أمر رسم الحدود، وأنّ المسألة هي تقرير الوضع النهائي للولاية، وقرّرت اللجنة إجراء استطلاعات منتخبة، بدلاً من إجراء الاستفتاء العام، ولأنّ إجراء الاستفتاء كان من المتوقّع أن يواجه صعوبات فنيّة غير ممكنة الحلّ[48]. وفي المرحلة المبكرة من التحقيق

(45) F. O. 371/10068, intelligence Report, No 22, Iraq, Nov. 1, 1924, BHCF 13/14, Events in Kurdistan Vol5, Desp. No. 4455, Oct. 18, 1924.

(46) Air 23/411, Desp. No. 1/929 AHQ, B. F. Iraq, Baghdad, Nov. 5, 1924, to Advisor to minister of Interior, Desp. No. D. 16, Nov. 8, 1924, 550, Baghdad to AHQ; F.O. 371/10068, Intelligence Report, No. 22. Oct. 21/1924.

(47) League of Nations, Question of Frontier between Iraq and Turkey. 17-18; Foreign Policy Association, Editorial Information Service, Foreign Policy Report, Vols. 1-2, 1925-26 (New York, 1966), pp. 9.

(48) League of Nations, Question of Frontier between Iraq and Turkey, p. 39.

أصرّت تركيا على إجراء استفتاء في الولاية، كوسيلة لتسوية النزاع[49].

وعارض البريطانيون هذا الرأي بحجة أنّ أغلبية السكان في ولاية الموصل أمّيون من رجال القبائل، ولعدم وجود أجهزة مناسبة لإجراء مثل هذا الاستفتاء. كما وأنّ إجراء الاستفتاء قد يؤدّي إلى تهييج القبائل، لخلق اضطرابات في الأراضي المتنازع عليها، وأخيراً، فقد أجرت عصبة الأمم استطلاعاً عامّاً لرأي السكان في الولاية، من أجل اتخاذ القرار في شأن وضع الولاية[50].

إنّ معارضة إجراء الاستفتاء تنبع من قناعة المسؤولين البريطانيين وشعورهم، بأنّ الاستفتاء سيكشف أنّ الأغلبية من الكرد يرغبون في العودة إلى تركيا. وجادل المسؤولون البريطانيون في الحال قائلين إنّ الكرد يحترمون القوّة والجاه فقط. ويقول أدموندز مؤكّداً هذا الزعم: «إنّ الكردي العادي يعرف أنّه لو صوّت ضدّ بريطانيا فإنّ احتمال معاقبته بفعله هذا، بعيد أو مستبعد، وأمّا إذا صوّت ضدّ تركيا فإنّ الأخيرة سوف «تقوم بمعاقبته»[51]. وعبّر اللورد تمسون السكرتير في وزارة المستعمرات، عن مخاوف مماثلة، وأضاف يقول: «ولذا فهو (أي الكردي) سيصوّت لصالح تركيا ويثق بطيب خلقنا»[52]. ويذكر السيد آر. كلارك جونسون سبباً مختلفاً لتردد البريطانيين في إجراء الاستفتاء، قائلاً: «إنّ وجهة نظر بريطانيا متناقضة. ومع أنّ كرزن أحجم بكل حرص عن ذكرها. لا بدّ من أن يكون قد أدرك أنّ الاستفتاء سيكون كارثة للسياسة البريطانية. إنّ الغالبية

العظمى من الكرد في الولاية يريدون الاستقلال، أو على الأقل ضمان الحكم الذاتي، ولن يقبلوا تحت أي نوع من الظروف بأن يحكمهم العرب»[53]. إنّ وجهة نظر جونسون، هذه، تعبّر عن موقف البريطانيين المتعلّق بالاستفتاء،

---

(49) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and turkey, pp. 18-19.

(50) C. J Edmonds, Kurds, Turks and Arabs (London, 1957), p. 402.

(51) (South Kurdistan), Journal of Royal Central; Asian Society 12(1925), p. 213.

(52) المرجع السابق، ص213-14

(53) C. Johnson: the Kurdish Question: A study in Nationalism "unpub. M. Thesis. George Town University. 1954, 809.

وتؤيّدها رسالة كتبها السيد آرجاردين مساعد المستشار البريطاني، المصاحب لوفد لجنة التحقيق. وقال إنّه إذا كانت لرغبات الكرد أن تؤخذ في الحسبان، «فإنّ عدداً ضخماً» قد عبّروا عن رغبتهم في دولة كردية ذات حكم ذاتي، تحت ظل البريطانيين، أو عصبة الأمم[54]. وفضلاً عن هذا فإنّ تقرير لجنة عصبة الأمم التي زارت ولاية الموصل والصادر في تموز عام 1925، عن نتائج تحقيقاتها في الأراضي المتنازع عليها، يؤكّد وجهة النظر هذه. ويقول التقرير إذا كانت الاعتبارات الإثنية (العرقية) ستؤخذ كعامل وحيد في تقرير مستقبل الولاية، فإنّ إنشاء دولة كردية مستقلة سيكون شرعياً[55]. ومن الأمور المستأثرة بالاهتمام أنّ الأتراك لم يكن لديهم أيّة مخاوف جديّة، من احتمال أن يختار الكرد إنشاء دولة كردية منفصلة. وسبب هذا يعود جزئياً إلى إدراكهم أنّ القوميين الكرد غير موحّدين، وأنّهم نخبة صغيرة محصورة في السليمانية، وأنّ الزعماء القبليين مع رجالهم القبائل منقسمون في ولائهم كذلك[56]. ويبدو أنّ الأتراك كانوا على يقين من حصول تصويت لصالح الرأي الموالي لتركيا، إذا جرى الاستفتاء. فقد كانت لديهم حسابات مبالغ فيها عن (عدد الأتراك التركمان) الساكنين في ولاية الموصل. والدليل على ذلك هو أنّ تركيا ادّعت باستمرار، مثلاً، أنّ عدد اللواء (محافظة) السليمانية هو 32900. غير أنّ تقرير اللجنة يقول بأنّ عدد التركمان شخصان فقط[57].

والتعليلات المختلفة المذكورة عن سبب معارضة البريطانيين لإجراء

---

(54) F.O. / 108235, Desp. No. E2731/ 62/ 65, May 9, 1925 Dobbs to Amery, Enclosure No. 1, The Final Diary of the British Assessor to the Commission of the League of nations.

(55) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, p. 78; BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5 Conference on the Kurdish Question. Feb. 10, 1926 Baghdad.

(56) League of Nations, Question of Frontier between Iraq and Turkey, 78; Ibid. 78; BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5 Conference on the Kurdish Question. Feb. 10, 1926 Baghdad.

(57) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, pp. 77-78.

الاستفتاء، فيها شيء من الصحة. فالغالبية من السكان كما يزعم البريطانيون أمّيون من رجال القبائل الكردية. فقد لا يتمكّنون من المشاركة في الاستفتاء، أو أنّه لا توجد الأجهزة الضرورية لإجراء الاستفتاء الذي سيكون معتمداً، وغير مزوّر، وانعكاساً حقيقياً لرغبة سكان الأراضي المتنازع عليها. ولذا فإنّ الموقف البريطاني لا يمكن إغفاله. ومع ذلك، ينبغي الملاحظة هنا أنّه في عام 1921 أجرت الحكومة البريطانية استفتاءً في كلّ العراق لانتخاب فيصل بن حسين ملكاً للعراق.

وعلى هذه الصورة فإنّ رأي تركيا أيضاً صحيح وسليم، فتقرير مصير منطقة ما، تحتوي على المليون من النفوس يستدعي استفتاء أهلها أيضاً. وصحيح أيضاً أنّه كان لدى الحكومة البريطانية بعض المخاوف من أنّ نتيجة الاستفتاء قد تدعو إلى إقامة حكم ذاتي كردي، وأنّ طلباً إجماعياً شعبياً كهذا من جانب الكرد سوف يضع السلطات البريطانية في العراق، الذين اختاروا في أثناء فترة ما بعد مؤتمر لوزان الدمج الكامل للمقاطعات الكردية بالعراق. في وضع مربك.

ومع وصول اللجنة إلى كردستان في شباط (فبراير) عام 1925، ازدادت نشاطات الجماعات الموالية لتركيا في ولاية الموصل عبر الحدود. وشرعت اللجنة السريّة الموالية لتركيا، في العمل بنشاط، وخاصة أولئك الذين يتزعّمهم زعماء تركمان مشهورون في كركوك وأربيل، مثل: أن فتاح بيك، وناظم نفطجي زاده، وهما عضوان من المنطقة، واللذان كانا يمثلان الولاية في عام 1924، في المجلس الوطني الأعلى في أنقرة، استخدما نفوذهما في ولاية الموصل لتشجيع العناصر الموالية لتركيا، بإعلان تعاطفهم معها[58].

ولذلك بدأ كثير من الزعماء الكرد في الحدود في تحدّي السلطات البريطانية بنحو علني. هذا التحدّي من جانب الكرد يرجع جزئياً إلى خوفهم من أنّ تركيا قد تعود إلى المنطقة، وتنتقم منهم. مثلاً، ونشرت بياناً في أربيل، يقول:

(58) Air 23/163, Desp. No. 1726, May 6, 1925.

«أيّها المسلمون الكرد اعتقد الإنكليز أنّكم لا تعرفون قداسة دين محمد ﷺ وحرمته... ومن أجل خلق العداوة والحرب بين الجماعتين (الكرد والأتراك) قاموا بإنشاء حكم ذاتي لمصالحهم فقط، متجاهلين أنّ الكرد والأتراك إخوان في الدين وأنّهم أمّة واحدة. وعندما أدرك البريطانيون هذه الحقيقة ألغوا الحكم الذاتي وقذفوا بالقنابل في قلب مدينة السليمانية، وقتلوا أولادكم ودمّروا ممتلكاتكم... إنّ الأتراك يعودون لإنقاذكم من الكفار... قولوا للجنة [لجنة التحقيق التابعة لعصبة الأمم] نحن مسلمون ونعيش معاً مع المسلمين الأتراك، الذين يخدمون الإسلام، لا نريد أن نعيش مع العرب والكفار... فإن ساندتم الحكومة العراقية فإنّكم ستكونون حلفاء للعرب والكفار... ولن ينفعكم الندم»[59].

لقد جمع هذا البيان بين إثارة العواطف الدينية والتحذير من العواقب الرهيبة والوخيمة في حالة مساندة السلطات البريطانية من قبل الكرد، وقد رافقها نشر الشائعات. فقد قيل للكرد مثلاً، إنّ الشيخ محمود قد احتلّ السليمانية مرّة أخرى، وإنّ عدداً كبيراً من القوات التركية قد عبرت الحدود في بلدة زاخو[60]. ويبدو أنّ مثل هذه الشائعات كان لها صدى كبير في سكان شمال العراق. وفي آذار (مارس) عام 1925، كتبت السيدة بيل أنّ التهديدات التركية ودعاياتها كانت لها آثار معينة في الكرد، وقد استحوذت عليهم كثيراً بمساعدة «أشخاص سيئين»[61] وقد استمرت الاتصالات التركية في أوساط قبائل الكرد في الحدود مع تركيا في بهدينان، بصفة خاصة، واجتمع الزعماء الدينيون والوجهاء في الحدود الشمالية ووافقوا على سياسة عصيان مدني عام، وذلك عن طريق رفض دفع الضرائب إلى حكومة العراق؛ فضلاً عن ذلك، قام عدد من الزعماء في المنطقة بالاتصال بالقائد التركي على الحدود معبرين عن استعدادهم للقتال إلى

(59) Air 23/308, Trans. Of undated letter, distributed by a certain Hashim Nahid Arbili.

(60) Air 23/163, Arbil Report, No. 31, May 11, 1925; F.O. 37/10837, Confid. Teleg. No. 305 (Constantinople), April 15, 1925, Lindsay to Chamberlain.

(61) Burgoyne, 2, p. 369.

جانب تركيا، إذا قرّرت عبور الحدود[62]. وفي غضون ذلك استغل مصطفى كمال حادث الثورة المعادية للكمالية التي قادها الشيخ سعيد، في جنوب شرق تركيا، ذريعة لحشد حوالي خمسين ألفاً من قواته، وقوات أخرى غير نظامية على الحدود[63]، ويبدو من هذا أنّ تركيا كانت تحاول اتّباع سياستها الهجومية المعتادة، وذلك بحشد أكبر عدد من قواتها النظامية لممارسة الضغط على العدو، وإرسال زمرة من القوات غير لنظامية عبر الحدود، لحرب الإنهاك والاستنـزاف. وهذه هي الوسيلة التي استخدمتها تركيا لإجبار فرنسا على الانسحاب من منطقة غازي عينتاب (gaziantep) في شرق تركيا، وكذلك في إجبار اليونان على الخروج من أزمير. وظنّت تركيا أنّ إرسال «الجتّا» (القوات غير النظامية) عبر الحدود الشمالية، لشنّ هجمات متزامنة مع هجمات الكرّ والفرّ التي كان يشنّها الشيخ محمود، في الجانب الشمالي الشرقي للحدود، قد يجبر البريطانيين على الخروج من ولاية الموصل[64]. والقصد من حشد القوات أيضاً إظهار تصميم تركي، على ادعائها لولاية الموصل، وأراد مصطفى كمال أن يكون لهذه الدعايات «تأثيراً معنوياً» في مناقشات لجنة التحقيق[65].

ولجأت الحكومة البريطانية، هي الأخرى، إلى التلاعب مع الكرد واستغلالهم. وقبل وصول لجنة التحقيق اتفق المسؤولون البريطانيون مع الكرد

---

(62) Air 23/163, Arbil Report, No. 31, May 11, 1925; F.O. 37/10837, Confid. Teleg. No. 305 (Constantinople), April 15, 1925, Lindsay to Chamberlain (1978):195-211; Olson. The Emergence of Kurdish nationalism and sheikh Said Rebellion.

(63) For a detailed account of this revolt see: Robert Olson and W. Turker (the sheikh Said Rebellion in Turkey (1925): a study in the consolidation of a develop unstitutionalized Nationalism and the rise of innciptient (Kurdish nationalism) Die Welt des Islams 18/3-3 (1978): 195-211; Olson. The Emergence of Kurdish nationalism and sheikh Said Rebellion.

(64) F.O. 371/10837, Teleg. No. 511 confid June 30, 1925 Harace to Chamberlain, Therapia; 108826, (Appreciation of the situation on Iraq Frontier) Oct. 15, 1925.

(65) F.O. 371 / 10867, The Internal Insurrection in the Eastern Vilayets: Press Summary; from April 15 t0 21, 1925.

على عمل ترتيبات معينة وجرى تشجيع الكرد الموالين لبريطانيا في السليمانية لتكوين «جمعية مدافعي وطني سليمانية» (الجمعية القومية للدفاع في السليمانية) ونشرت صحيفة (زيانه وهـZhianawa) آراءهم. كما نشرت المجلة المذكورة افتتاحيات ومقالات تُذكّر فيها الكرد بالعذاب والشقاء، خلال فترة سيطرة الترك السابقة، وأكّدت الصحيفة الحاجة إلى وجود صداقة بين بريطانيا والكرد[66]. فضلاً عن ذلك عندما كانت لجنة التحقيق في السليمانية، وعبرت عن استعدادها للالتقاء بالشيخ محمود، قام المسؤولون البريطانيون بمعارضة ذلك محتجين بأنّ لقاء كهذا سوف يعطي الشرعية لثورة الشيخ محمود، في أعين الكرد، وسيؤدي إلى تعقيد مهام اللجنة في المنطقة.

وفي كركوك جرى اعتقال سيد أحمد خانقا الموالي لتركيا. وجيء بزعماء طالباني الكردية وعدد من الوجهاء ورجال الدين والشخصيات البارزة من قبل المسؤولين البريطانيين، ليعبروا عن استيائهم للجنة، فيما يتعلق بإلغاء الأتراك الخلافة. وجرى اتخاذ إجراءات مماثلة في أربيل. وأعطيت صلاحيات واسعة للكابتن ليون الضابط السياسي في الموصل، باعتقال كلّ العناصر الموالية لتركيا ونفيهم[67]. وفي لواء الموصل كان العرب المسلمون والمسيحيون والكرد اليزيديون، في أغلب الحالات، هم الحريصون بقوة على الوحدة مع العراق. وابتعد جزء كبير من الكرد من مصطفى كمال، بسبب إلغائه الخلافة[68]. وجرى سجن الزعماء الموالين الذين أظهروا ولاءهم لتركيا ورفضوا دفع الضرائب أو جرى نفيهم وخربت قراهم بالقنابل، وأحرقت من قبل المجندين الآشوريين المرتزقة. وكانت حملات القمع واسعة النطاق، حتى إنّ الشيخ أحمد من بارزان كتب إلى الحكومة العراقية في 10 من شهر مارس (مايو) 1925 قائلاً

---

(66) انظر العدد، رقم 17 شباط 23، 1925.

(67) DO 371/10825, (Extracts from the diary of liason officer to the Frontier Commission Period 17th to 21st Feb. 1925). Residency (Baghdad), March 15, 1925 Ros. S. Col.

(68) F.O. 371/10098, Intelligence Report, Iraq, No. 23, 13 November 1925; Intelligence Report No. 25, Dec. 11, 1925.

لهم: «إذا لم تتوقف حملة الغارات فسيكون هو وعدد من القبائل مجبورين على الهجرة الجماعية إلى تركيا.»[69] فضلاً عن ذلك، كانت عمليات الاعتقال والنفي تجري على نطاق واسع في ولاية الموصل، حتى إنّ لجنة التحقيق وجّهت شكاوى إلى كلّ المسؤولين البريطانيين والحكومة العراقية حول الموضوع[70].

بالمقارنة مع تركيا، كانت الحكومة البريطانية لها الأفضلية بالنسبة للعلاقة مع الكرد، في أثناء الصراع على الموصل. في عام 1925 كان بعض الكرد قد أوجدوا لأنفسهم مصالح في الحكومة العراقية، وذلك عن طريق انتخاب ممثلين من الكرد في المناطق الكردية، إلى مجلس النواب العراقي. وفضلا عن ذلك، وعد الملك فيصل بضمان الحقوق الثقافية الكردية، إذا قرّر الكرد البقاء داخل العراق. وحذّرت وسائل الإعلام البريطانية والعراقية الكرد من أنّهم إذا انضموا إلى الأتراك فسوف يفقدون حقوقهم الوطنية التي كفلت لهم في العراق[71]. وأخيراً، وفي محاولة لطمأنة وجهاء المدينة والزعماء الذين امتلكوا الأراضي بصورة غير رسمية، ومن أجل كسبهم إلى جانب بريطانيا في النزاع، طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة العراقية ألاّ تفتح سجلات الأراضي الخاصة بالطابور، في أثناء وجود لجنة التحقيق هناك[72].

لكن الحادثة التي كانت لها آثار بالغة في موقف الكرد خلال النزاع على الموصل، هي ثورة عام 1925 في أوساط الكرد في تركيا. فمنذ مؤتمر لوزان، كان الأتراك يصرّون بكل قوة على أنّهم والكرد متحدون في الجنس والدين، وقد زعموا أنّ العلاقات التركية ـ الكردية كانت ممتازة دائمة، وثورة شهري آذار/نيسان (مارس/ أبريل) عام 1925 التي قادها الشيخ سعيد، ومن ثم الوحشية التي جرى بها قمعها، قضت على كلّ ادعاء بوحدة الكرد والترك،

(69) F.O. 371/10837, Tele 9. No. 305, 15 April 1923, Lindsay to Chamberlain; 10825, Endosure No. 1 in No. 1, May 9, 1925, Dobbs to Amery.

(70) League of Nations, Question of Frontier, pp. 7-9.

(71) Iraq Administrative Report for the Year 1925, 22-23; Edmonds, p. 401.

(72) Iraq Administrative Report for the Year 1925, p. 97.

وهدّمت كلّ الأسس التي بنت عليها تركيا ادعاءاتها بتركية ولاية الموصل. وجاءت الثورة بصفة خاصة في زمن غير مناسب للأتراك، وبذلك أيّدت الادعاءات البريطانية القائلة: إنّ الكرد لا يريدون أن يحكمهم الأتراك[73]. وبينما كانت لجنة التحقيق تقوم بجولة في المناطق الحدودية، كان المئات من اللاجئين الكرد يعبرون الحدود من تركيا إلى داخل العراق، يحملون معهم روايات عن فظاعة الأتراك ووحشيتهم، في التعامل مع الكرد. وكانت هذه ضربة لسمعة تركيا في أوساط قبائل الكرد على الحدود، والتي كانت غالبيتها من الموالين لتركيا[74]، ونقلت صحيفة (زيانه وه أيضاً أنباء عن حدوث مذبحة واسعة النطاق، ضدّ الكرد في تركيا. وكذلك نقلت نبأ محاكمة الشيخ سعيد وإعدامه، مع عدد آخر من الكرد في شمال كردستان. وهذه الحادثة أبعدت الشيوخ الدينيين، الذين كانوا يدافعون سابقاً عن قضية تركيا في ولاية الموصل، عن موقف حكومة تركيا[75]. وفي الواقع فإنّ قيام مصطفى كمال بإلغائه الخلافة وقمعه ثورة الشيخ سعيد، قد قطع جذور ادعاءاته لولاية الموصل. ولاحظ جويدة قائلاً: إنّ قيام الشيخ سعيد بالثورة والوحشية التي جرى بها قمع الثورة، كانت لها بالتأكيد الفضل في حلّ المسألة لصالح بريطانيا[76].

الكرد وقرار حكم الموصل

في 16 كانون الأول (ديسمبر) عام 1925، تبنّى مجلس عصبة الأمم قراراً اعتمد بصورة رئيسية على توصية لجنة التحقيق، والتي قضت بضمّ ولاية الموصل للعراق. وكان هذا الحكم مرتبطاً بمجموعة من الشروط التي كانت لها

---

(73) F.O. 371/10867, Desp. 6 March 1925: 18824, (Reply to Question XXIII of the question sent to high Commissioner by his Excellency President of the Council of the League of Nations under the cover of his letter dated 21st January 1925 Edmonds, pp. 426-427.

(74)

(75) انظر: الأعداد، رقم 19 ج1، 2 1 آذاار، 1925 ورقم، 35، ج1، 13 آب، 1925، ورقم 39، ج19، 2 أيلول، 1925.

(76) Wadi Jwaideh, (The Kurdish National Movement: Its Origins and Development), 2Vols., Unpub. Doctoral Dissertation, Syracuse Univ. 1960, 2: 61.

آثار في مستقبل سياسة بريطانيا تجاه الكرد:

1 ـ تعيّن خط بركسل (خط الأمر الواقع) كفاصل حدودي بين تركيا والعراق.

2 ـ ويطلب من بريطانيا إعداد معاهدة جديدة مع العراق وتقديمها إلى المجلس والتي ستمدد فيها فترة الانتداب لخمس وعشرين سنة إضافية، إلا إذا جرى قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، كما تنص على ذلك الفقرة 1 من الميثاق قبل انقضاء تلك الفترة.

3 ـ طلب الى الحكومة البريطانية تقديم تفاصيل عن التدابير الإدارية التي ستتخذ مع الأخذ بالحسبان ضمان الحقوق الثقافية للكرد وكذلك توفير التزمات التي تضمن للكرد نوعا من الإدارة الذاتية[77].

إنّ إلقاء نظرة دقيقة لشروط قرار عصبة الأمم يبيّن بجلاء أثر قضية الكرد في نزاع الموصل. إنّ الدعوة إلى وضع معاهدة جديدة لتكون أساساً للعلاقات الأنجلو ـ العراقية لفترة خمس وعشرين سنة القادمة، كما متفق عليها في الشرط رقم 2 من قرار التحكيم، تعدّ إلى درجة معينة وسيلة من قبل عصبة الأمم كي تضمن أنّ الحكومة العراقية ستقوم بتنفيذ الفقرات المتعلقة بالحقوق الكردية؛ وهذا الشرط كرّرته توصية لجنة التحقيق، بأنّه إذا انتهت فترة الانتداب بحلول عام 1928، كما هو منصوص عليها في المعاهدة الأنجلو ـ العراقية لعام 1922، بدون تكفّل الحقوق الكردية، «فإنّ غالبية السكان» يختارون الحكم التركي بدلاً من الحكم العربي[78].

وفي 13 كانون الثاني (يناير) عام 1926 جرى توقيع معاهدة جديدة بين العراق والمملكة المتحدة، وسط معارضة شعبية عامة في العراق. وطبقاً لإيرسكين صاحب كتاب ـ ترجمة حياة الملك فيصل، فإنّ الملك قد أجبر على قبول المعاهدة الجديدة، والتي تمدّد فترة الوجود البريطاني في العراق. وقد

(77) League of Nations, Decision Relating to the Turco-Iraq Frontier Adopted by the Council of League of Nations, Geneva, December 16, 1925 Miscellaneous, N. 17, 1925 (CMD. 2562) (London: HMSO, 1925.

(78) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, p. 89.

قيل للملك بكل وضوح إنّه إمّا أن يوقّع على المعاهدة الجديدة، أو يفقد كردستان[79]. وهذا دليل آخر على كيفية استخدام البريطانيين للقضية الكردية ذريعة لتمديد فترة بقائهم في العراق. ومن جانب آخر استخدمت بريطانيا القوميين العرب في العراق لاضطهاد الكرد، وليكونوا سداً في وجه مصطفى كمال.

وفضلاً عن ذلك، أشارت لجنة التحقيق إلى أنّ الكرد، عامة، يفضلون الحكم الذاتي تحت الإدارة البريطانية. ومع ذلك يبدو أنّ البريطانيين استخدموا نفوذهم لدى اللجنة، وبعد ذلك استخدموه لدى المجلس أيضاً، للتغاضي عن هذا الطلب من قبل الكرد. وبعد مؤتمر لوزان، أرادت بريطانيا اختصار مطالب القوميين الكرد التي أسماها البريطانيون بـ«المطالب العملية» التي أصبحت، فقط، حقوقاً ثقافية، وإدارية محلية، وكانت هذه السياسة منسجمة أيضاً مع أهداف سياستهم في إيران وتركيا[80]. وهذه الملاحظات الآتية للسيد دوبيس في شباط (فبراير) عام 1926 تساعد على إلقاء مزيد من الأضواء على سياسة فترة ما بعد لوزان:

«... كانت الحقيقة أنّه في أثناء الحرب، وبينما كان التوقيع على معاهدة سيفر ممكناً، كانت حكومة جلالته تبذل جهوداً كبيرة في تشجيع القومية الكردية التي كانت لها نتائج سلبية على مصالحنا والسياسة الحاضرة... مهما كان فهي محاولة للابتعاد عن أيّة سياسة انفصالية من جانب الكرد في العراق. وإنّ حكومة جلالته ملتزمة بأن ترى مطالبهم المعقولة، فيما يتعلّق باستخدامهم للغتهم القومية، وكذلك تعيين المسؤولين الكرد في المناطق الكردية... قد نفّذته الحكومة العراقية»[81].

---

(79) Great Britain, Parliament, Colonial Office, Treaty Between the united Kingdom and Iraq Regarding the duration of the Treaty Between the united Kingdom and Iraq of October 10, 1922, Signed at Baghdad, January 1, 1926 (London: HMSO, 1926).

(80) F.O. 371/ 10826, Mosul. Desp. No. 840. Eastern Department, Nov. 16, 1925.

(81) Air. 23/411. Memo. No. G. O. 118. Secretariat of High Commissioner for Iraq, Baghdad, Feb. 26, 1926 to Air H. Q.

وطبقاً لما ينص عليه الشرط، رقم ثلاثة، من قرار التحكيم، فإنّ الحكومة البريطانية مطالبة بأن توفر «الضمانات» و«التدابير الإدارية» لكفالة حقوق الكرد في العراق. إنّ التوقيع على معاهدة عام 1926 الأنجلو ـ العراقية بعد ثلاثة أسابيع، فقط، من تسوية الموصل التي ألزمت بريطانيا، بالإشراف على سير تنفيذ الحكومة العراقية لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الكرد، كانت الخطوة الأولى التي أشارت إلى استعداد الحكومتين العراقية والبريطانية للوفاء بالتزاماتهم[82].

وفي المأدبة التي أقيمت، في مقر المندوبية البريطانية، بمناسبة التوقيع على المعاهدة الجديدة، ألقى السيد بي. بوردلون، المندوب السامي البريطاني المؤقت خطاباً كان قد أُجيز سابقاً من قبل أميرى (وزير المستعمرات)، يذكّر فيها الحكومة العراقية بوعودها المنصوص عليها في شروط قرار تحكيم الموصل. وأضاف قائلاً:

«إنّ هدف الحكومة العراقية يجب أن يكون هو جعل كل العراقيين مواطنين صالحين. وسيصار إلى عمل هذا بصورة أفضل، عن طريق تشجيعهم لا عن طريق ثنيهم عن الاعتزاز بلغتهم أو عرقهم كأفراد. فالكردي ليس عربياً، كما أنّ الرجل الاسكتلندي ليس رجلاً إنجليزياً؛ بهذا سنجعله مواطناً عرقياً جيداً، لا عن طريق إجباره على اتخاذ الطريقة العربية في الكلام والتصرف... بل بإعطائه الفرصة، والتشجيع ليكون فرداً كردياً جيداً»[83].

وفي ردّه على هذا الخطاب، كرّر الملك فيصل استعداد حكومته لتنفيذ جميع التزاماتها، المندرجة تحت قرار التحكيم، في قضية الموصل. وأضاف الملك قائلاً: «إنّ بين أولى الواجبات على كلّ مواطن عراقي حقيقي، هو تشجيع أخيه الكردي العراقي ليتمسّك بوطنيته... وليكونوا أعضاءً نشطين في وطن مشترك لهم، والتركيز على وحدتهم وتعاونهم فيما بينهم»[84].

---

(82) الحسني. **تاريخ العراق السياسي الحديث**، مرجع سابق، ج2، ص13

(83) F.O. 371/11460, Enclosure No. 3, Letter. Feb. 10, 1926. H. B. Bourdillon to Amery Residency Baghdad.

(84) F.O. 371/11460, Enclosure No. 5, Letter Feb. 10 1926; Baghdad Times Jan. 22, 1926.

وفضلاً عن ذلك، ففي 21 كانون الثاني (يناير) عام 1926 ألقى السيد عبدالمحسن السعدون، رئيس الوزراء العراقي، خطاباً أمام مجلس النواب، كرّر فيه النقاط في الخطابين المذكورين سالفاً، من قبل المندوب السامي والملك فيصل: «نحن على وعي أنّ الحكومة قد حدّدت سياستها تجاه الكرد... وأنّه من واجبنا أن نعطي شعب الشمال حقوقهم، بصورة مرضية ومنسجمة مع مصالح دولتهم... سيداتي، إنّ هذا البلد لن يستطيع العيش ما لم يعط كلّ عناصر الشعب العراقي حقوقهم وكلّنا يعلم أنّ الحكومة التركية قد عانت الخلاف والشقاق والتمزق لكونها اغتصبت حقوق العناصر الأخرى الموجودة... وليكن مصير الأتراك درساً لمن اعتبر»[85].

وهذه الخطابات تبعتها أوامر الحكومة المرسلة إلى الوزارات، جمعها، بشأن تنفيذ السياسة الكردية الجديدة للحكومة. والتركيز العمومي على الخطابات الثلاثة المذكورة، فيما سبق، وهي أنّ الحكومة العراقية يجب أن تعمل على إعطاء شعور وطني للكرد، بجعلهم عراقيين، وليس بتعريبهم. فهل أُلقيت هذه الخطابات لمجرد إرضاء لعصبة الأمم، أم أنّها تعبير لسياسة بعيدة النظر؟ ومهما كانت الدوافع السياسية لهذه التصريحات، فإنّها تركت بصماتها في مجريات الأحداث في كردستان خلال السنوات (192 ـ 1931م).

في كانون الثاني (فبراير) عام 1926، كان تصوّر الحكومة البريطانية أنّ الحكومة العراقية ماضية بنفسها فعلاً في متابعة سياستها، بإعطاء ضمانات الحقوق الثقافية للكرد، وأنّ هذه السياسة ليس لها علاقة كبيرة بمسألة الالتزام بالشروط المنصوص عليها. في قرار تحكيم مسألة الموصل.

ولتجسيد وجهة النظر هذه، رفعت الحكومة البريطانية في 24 شباط (فبراير) عام 1926 مذكرة إلى عصبة الأمم والتي تحتوي على تفاصيل الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة العراقية، لإرضاء التطلعات القومية للمعتدلين من الكرد. وأشارت المذكرة من بين أشياء أخرى إلى أنّ أغلب

(85) F.O. 371/11460, Enclosure No. 5, Letter Feb. 10 1926; Baghdad Times Jan. 22, 1926.

المسؤولين الرسميين في المقاطعات الكردية هم من الكرد، وأنّ الحكومة تحاول دائماً أن لا يجري تعيين مسؤولين عرب في هذه المناطق، إلاّ في حالة عدم وجود أصحاب كفاءات من بين الكرد[86].

الخلاصة

فمجمل القول هو أنّ سياسة بريطانيا، في أثناء أزمة الموصل، كانت إلى حدّ بعيد متأثرة برغبتها في الحفاظ على مصالحها الإمبريالية، مثل البترول، وكذلك في السيطرة على المنافذ الحيوية في المنطقة. وتركيا، من جانب آخر، كانت قلقة إلى درجة كبيرة من تشجيع الحكومة البريطانية للقومية الكردية، في ولاية الموصل التي كانت تعدّها تهديداً لمصالحها الوطنية، وكونها ضربة موجّهة إلى سياستها المتمثلة في صهر الكرد التابعين لها في دولتهم القومية التركية. وقضية الموصل كانت أوّل مناسبة دولية يكون للمسألة الكردية أثر مهمّ في سياسات الشرق الأوسط.

(86) Great Britain, Colonial Office, Report by His Britannic Majastry S Government to the Council of the League of Nations for the Administration of Iraq for the year 1926 (Colonial No. 29, London: HMSO, 1927) pp. 14-15; F.O. 371/11460, (Memorandum of the Administration of Kurdish Districts in the Iraq), 10 February 1926, by B. H. Bourdillon, the Acting H. C. Baghdad.

obeikandl.com